المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية

The Arab Forum for Analyzing Iranian Policies

هل ينهار الاقتصاد الإيراني بفعل العقوبات الأمريكية؟

تنبيه سياسي | شريف عبد الحميد

هل ينهار الاقتصاد الإيراني بفعل العقوبات الأمريكية؟

«أعلــن اليــوم أن الولايات المتحدة تنســحب من الاتفاق النووي الإيراني»

كان هذا إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٨ مايو الماضي عن انســحاب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران، وإعادة العمــل بالعقوبات الأمريكية علــى طهران، متهما إيران بأنها «تكذب» في شــأن ملفها النــووي، واصفا إياه بالـ«كارثي».

فــور انتهاء خطــاب ترامب، أعلن جون بولتون، مستشــار البيــت الأبيض للأمن القومي، أن «إعادة العمل بالعقوبات الأمريكية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني ستسري فورا علــى العقود الجديــدة، وأن العقوبــات المتصلة بالعقود القديمة الموقّعة في إيران مع الشركات ستسري بعد فترة انتقالية من ٩٠ إلى ١٨٠ يوما».

في غضون ذلك نشــبت اختلافات حول مــا عُرف بـ«ورقة الحقائــق» Fact Sheet التي وزعتهــا الخارجية الأمريكية إثــر توقيع إيران «اتفاق لوزان» مع الدول الســت الكبرى (الصين، روسيا، أمريكا، فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا) الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات صعبة اســتمرت من ٢٦ مارس إلــى ٢ إبريــل ٢٠١٥، والتي اعتبرتها إيــران «مناقضة» لما تم إعلانــه في طهــران، وكانت الورقة قد تمَّــت صياغتها باللغتين الإنجليزية والفارسية في لوزان. ونشبت اختلافات حول عديد من النقاط بينها ما ذُكر في ورقة الحقائق حول «موافقة إيران على عدم إنشــاء منشــأت التخصيب لمدة ١٥ عامــاً»، ولكن هذا لم يُذكر في البيــان الختامي، وهي الاختلافات التي تحولت فيما بعد إلى خلافات ألغى ترامب الاتفاق بناء عليها.

سيناريو الفوضى

رســمت مجلة «فوربس» الأمريكية ســيناريو الفوضى الذي ينتظــر الاقتصاد الإيرانــي، مع بدء تطبيــق العقوبات التي ســتفرضها الولايــات المتحــدة على طهران في أغســطس المقبل.

على ســبيل المثال، معدل التضخم، والذي يتابعه (ستيف هانكي) أســتاذ الاقتصاد بجامعة «جونز هوبكنز» بشــكل منتظم ويدرس تحرك الأسعار داخل إيران، وصل إلى ٧١,٧٪ في ٨ مايو الماضي.

ويشــير (هانكي) إلــى أن إيران تحتل المرتبــة الثالثة في مؤشــر البؤس، الذي يعتمد على معــدل البطالة والتضخم في تقييمه.

متوقع أن يصل إلى	معدل التضخم	معدل البطالة
٧١,٧٪	٨,٣٪	١١,٩٪

وفصلّــت المجلة أبرز تداعيات العقوبــات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني، وهي:

١- صعوبة بيع النفط الإيراني:

سيكون من الصعب على إيران بيع نفطها الخام في الأسواق العالمية، ما يعني خســارة إيرادات كبيرة، حيث يبلغ إنتاج إيران اليومي ٣,٨ مليون برميل نفط. ويرى «المعهد المالي الدولي» ومقره واشــنطن، وفقاً لتقريــر أصدره مؤخراً، أن انخفــاض صادرات الطاقة الإيرانيــة يبلغ حوالي ٣٠٠ ألف برميل نفط يومياً مع بدء تطبيق العقوبات.

٢- تدهور العملة الإيرانية:

يشــير تقرير «المعهــد المالــي الدولي» إلــى أن العملة الإيرانية ســتواصل الهبوط، ما سيؤدي في النهاية إلى رفع أسعار الســلع والخدمات على المســتهلكين داخل البلاد، وسط توقعات بأن يبلغ التضخم ٧١,٧٪.

وفقــد الريال الإيرانــي ٥٠٪ من قيمته حتــى يونيو ٢٠١٨ حيث بلغ ســعر صرف الدولار في السوق السوداء ٩٠ ألف ريال إيراني.

٣- تصاعد الاحتجاجات:

ســتغذي الأوضــاع الاقتصاديــة المتدهــورة الاحتجاجات والتظاهرات في إيــران، لأن الناس لن يكون لديهم القدرة علــى تحمل كلفة طعامهم وعائلاتهم، الأمر الذي ســيؤدي إلى زيادة في الاحتجاجات التي تشهدها إيران.

٤- تصفية الشركات الأوروبية لأعمالها:

بـدأت الشـركات الأوروبية في تصفية أعمالهـا في إيران، إذ أعلنت شـركة «توتـال»، عملاق النفط الفرنسـي، عن أنها سـتلغي عقودا مقترحة في إيـران. وذلك أن عقوبات واشنطن سـتحرم الشركات الأوروبية من ملايين الدولارات المودعـة في البنوك الأمريكية، مـع منعها من العمل في أراضي الولايات المتحدة.

٥- تحجيم دور الميليشيات:

يقول تقرير لمجموعة «أوراسـيا» وهي شـركة استشارية في مجال المخاطر السياسية، إن هذه العقوبات «ستخنق قدرة إيران على تحريك الأموال» تجاه الميليشيات.

اقتصاديـاً، عندما يصل معدل التضخم السـنوي إلى ثلاثة أرقام (١٠٠٪)، تنخفض القوة الشـرائية إلى النصف كل ١٢ شهر. ما يعني معاناة كبيرة على السكان المحليين في إيران شـبيهة بالمعاناة الحاصلة في فنزويلا والتي تشهد تضخماً متطرفاً بحسب وصف تقرير «المعهد المالي الدولي».

وحول مشـاكل إيـران الاقتصاديـة يقـول الباحث «جاي سـولومون» وهو زميل زائر مميز في «زمالة سـيغال» في تحليل نشره معهد واشنطن:

• تواجـه إيران في عـام ٢٠١٨ مجموعةً مـن التهديدات السياسـية والاقتصاديـة والبيئية التي ربما لم يسـبق لها مثيل منذ تأسـيس الجمهورية الإسـلامية قبل نحو أربعين عامـاً. فقد اسـتمرت الاضطرابـات التي بدأت فـي العام الماضي على مسـتويات متفاوتة، وشملت احتجاجات من قبل النسـاء اللواتي يسـعين إلى مزيد من المسـاواة بين الجنسين، والنقابات العمالية التي أزعجها الركود في الأجور والتضخم. كما أدى نقص المياه والزلازل التي ضربت إيران إلـى إرهاق قدرات حكومة الرئيس حسـن روحاني. فضلاً عن ذلك، تنفق طهران مليـارات (الدولارات) في عملياتها العسـكرية في الخارج، ولا سيما في سـوريا، حيث تقاتل منذ سبع سنوات لدعم نظام الرئيس بشار الأسد.

• تلوح في أفق طهران مسـألة الخلافة السياسـية أيضاً، إذ يبلغ المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي الثامنة والسبعين مـن عمره، وقـد خضع لعـلاج السـرطان في السـنوات الأخيرة. وهناك دلائل متزايدة على أن القادة العسـكريين والسياسـيين بدأوا يتنافسـون على السـلطة تحسباً لعدم استمراره (في الحكم). ومن بين السيناريوهات المحتملة، يمكـن لوحـدة النخبة العسـكرية الإيرانيـة، أي «الحرس الثـوري»، أن تسـعى إلى إقامة حكم عسـكري. وفي هذا الإطار، كتب الخبير في الشـؤون الإيرانيـة علي رضا نادر في فبراير: «تشـير انتفاضة عام ٢٠١٧، وتقسيمات النخبة الداخليـة، وعدم قـدرة خامنئي على الحفـاظ على نظام سياسـي مسـتقر، إلى أن زوال النظام، إذا حدث، يجب ألا يكون مفاجئاً».

آثار إلغاء الاتفاق النووي على المدى البعيد:

لإلغاء الاتفاق النووي آثار وخيمة تطاول قطاعات الاقتصاد الإيراني كافة، على المدى البعيد، وهي:

• **أولا:** سـيؤدي الانخفـاض الكبير الذي سـيلحق بالإنتاج النفطي الإيراني، إلى تقلص أحد أهم الموارد المالية للدولة من جهة، وأحد أهم موارد العملة الصعبة من جهة أخرى.

ووفقا لدراسـة قامـت بهـا مؤسسـة Roubini Global Economics ومؤسسـة الدفـاع عـن الديمقراطيـة، الأمريكيتـان، فـإن الاحتياطي الإيراني مـن النقد الأجنبي انخفض إلى ما دون مسـتوى ٨٠ مليـار دولار عام ٢٠١٣، وُظِّفـت ثلاثة أربـاع هذا المبلـغ (٦٠ مليـار دولار) في حسـابات الضمان في الدول التي تشـتري النفط الإيراني، نتيجة قانون العقوبـات الأمريكية الذي دخل حيز التنفيذ منـذ فبراير ٢٠١٣، وبموجب هـذا القانون لا يمكن لإيران إنفاق هذا المبلغ سوى عبر شراء منتجات من تلك الدول. ويبقى من الصعب الحصول على ما تبقى (٢٠ مليار دولار) سـوى بنقله نقداً نتيجة طرد إيران من الشـبكة المصرفية العالمية «SWIFT» المسـؤولة عن نقل الأموال إلكترونياً عبر العالم.

• **ثانيـا:** انعكس انخفـاض الاحتياطي المركـزي من النقد الأجنبـي وانخفـاض قيمـة الريـال الإيرانـي، على حجم السـيولة في السـوق المحلية، إذ ترافـق ذلك مع تضخم في حجم السـيولة من ناحية، وتدهور القطاع المؤسساتي والمصرفي نتيجة نقص السـيولة من ناحية أخرى. وحسب آخر الإحصاءات، بلغ حجم السيولة النقدية في البلاد ٥٠٠ ألف مليار تومان، فيما تجاوزت نسبة التضخم ٤٠٪، ومازال معـدل التضخم ينمو بوتيـرة تصاعدية. وهـو ما انعكس

علـى العملية الإنتاجية في البـلاد، خاصة أن مراكز الإنتاج تعاني من قلة السـيولة، وحسب آخر التوقعات، فإن ٦٨٪ من مراكز الإنتاج تواجه مشـكلة رئيسية وهي قلة السيولة والاستثمار.

• **ثالثا:** سـتؤدي العقوبات إلـى توقف ٩٠٪ من الصناعات النسـيجية في البلاد، وبشكل متوسـط فإن ما يقارب ٥٠٪ مـن مصانع البـلاد الإجمالية، إما أنهـا متوقفة عن الإنتاج أو أنهـا غيـر فعالة. وقد تم تسـريح نصـف مليون عامل من أعمالهم، أُضيفـوا إلى ٥ ملايين عامل عاطل. في حين تشهد سوق العمل دخول مليون عامل سنوياً حيث تلتحق الغالبية منهم إلى صفوف العاطلين.

• **رابعـا:** طالت العقوبات المصرفيـة الكثير من الصناعات التي تسـتورد المواد الأولية أو قطع الغيار في إيران، على غرار قطاع السـيارات الذي تراجع إنتاجه بنسـبة أكثر من ٤٢٪ منـذ أوقفت مجموعـة «بيجو» الفرنسـية صادراتها كافـة إلى إيران في مـارس ٢٠١٢، علماً أنهـا كانت تعتبر إحدى شـركائها الأساسـيين. وتأثر قطاع السـيارات برمته الذي يوظف أكثر من ٥٠٠ ألف شخص، ما أدى إلى تسريح عمال وإغلاق مصانع.

قال وزير الخارجية السابق جون كيري لقناة «CNN» في يوليو ٢٠١٥ إنّ «العقوبـات حثت الإيرانيين على المجيء إلى طاولة المفاوضـات». وأضاف «لقد قامت إيران تماماً بكل ما هدف إليه الجميع عند وضعهم العقوبات».

خلاصة

شـهد الاقتصاد الإيراني تغيّرات إيجابية في عدة مؤشرات اقتصادية بعد توقيع الاتفاق النووي والذي رُفعت بموجبه عقوبـات عن طهران بـدءا من مطلع عـام ٢٠١٦، إذ كان التضخـم قد وصل عام ٢٠١٢ إلى نحـو ٤٠٪، فتقلص بعد رفـع العقوبات خـلال عامـي ٢٠١٦ و٢٠١٧ إلى نحو ٨٪، كمـا تدنى النمـو الاقتصادي عام ٢٠١٢ إلـى نحو ٥٪، ثم ارتفع عام ٢٠١٦ و٢٠١٧ إلى نحو ٤٪، وبعد الاتفاق النووي وصلت قيمة الاستثمارات التي استطاعت إيران جلبها نحو ٥٠ مليار دولار، غير أن ما تم تنفيذه من هذه الاستثمارات فعليا لم يزد عن ١٣ مليار دولار.

ووفق دراسات موثقة، سـيرتفع معدل التضخم بعد عودة العقوبات إلى ٤٠٪، فيما سـينخفض معـدل النمو إلى ما دون ٥٪.

وقبل فرض العقوبات على طهـران عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ والتـي يمكن تسـميتها بـ«فتـرة ذروة العقوبـات»، كان الناتج المحلي الإجمالـي «من دون النفط» يتراوح ما بين ٤٨٠ تريليـون ريال حتى وصل إلـى ٦٦٠ تريليون ريال ثم انحـدر الناتج المحلي إلى نحـو ٥٨٠ تريليون ريال، ليعود للصعود مـرة أخرى بعد الاتفاق النـووي ورفع العقوبات بدايـة عام ٢٠١٦ ويصل إلـى ما بيـن ٦٩٠ تريليون ريال إلـى ٧٠٠ تريليون ريال، ولكن من المتوقع أن يعود الناتج المحلي الإجمالي إلى الأرقام التي عاشـتها إيران في أثناء العقوبات بعد انهيار الاتفاق النووي، أي أنه سيهبط إلى ما دون ٦٠٠ تريليون ريال، وهو ما سيقود إلى ارتفاع متسارع فـي معدلات الفقر والبطالة، وإلى مزيد من انهيار العملة، وبالتالي انهيار شـامل للقطاعات المختلفة، ودخول البلاد حالة من «الفوضى الاقتصادية».

وخلـص «صندوق النقـد الدولي» في تقرير شـهر مارس الماضـي إلى أن ديـون الحكومة الإيرانيـة تضخمت إلى حوالي ٥٠ في المائة من الناتج الاقتصادي للبلاد، وأن أكبر ثلاثة صناديق تقاعد في البلاد أصبحت تفتقر إلى السيولة. وذكر التقرير أن «المدراء أشاروا إلى المخاطر الجمة التي يشـكلها ضعف القطـاع المصرفي والاختناقـات الهيكلية والمخاطر المتزايدة لعدم اليقين».

* كاتب وباحث متخصص في الشؤون الإيرانية